المادة ١

يقصد بالمصطلحات والعبارات التالية لاغراض هذا القانون المعاني المبينة ازاؤها:

اولا - الوزارة : وزارة المالية.

ثانيا - الهيئة: هيئة التقاعد الوطنية.

ثالثا - الصندوق : صندوق تقاعد موظفي الدولة.

رابعا - رئيس الهيئة : رئيس هيئة التقاعد الوطنية.

خامسا - المدير العام: مدير عام صندوق تقاعد موظفي الدولة.

سادسا - مجلس الادارة : مجلس ادارة صندوق تقاعد موظفي الدولة.

سابعا - الموظف: كل شخص عهدت اليه وظيفة مدنية او عسكرية او ضمن قوى الامن او مكلف بخدمة عامة والذي يتقاضى راتبا او اجرا او مكافاة من الدولة وتستقطع منه التوقيفات التقاعدية.

ثامنا - الموظف المؤقت : كل شخص جرى التعاقد معه وتوفرت فيه شروط التوظيف المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل.

تاسعا - المتقاعد: كل شخص استحق عن خدماته راتبا تقاعديا او مكافاة تقاعدية او مبلغا مقطوعا وفقا لاحكام هذا القانون.

عاشرا - الحقوق التقاعدية: الراتب التقاعدي او المكافاة التقاعدية او المبلغ المقطوع.

حادي عشر - المكافاة التقاعدية: المكافاة البديلة عن الراتب التقاعدي.

ثاني عشر - المبلغ المقطوع: المبلغ الشهري الذي يتقاضاه المتقاعد اثناء حياته والذي لديه خدمة تقاعدية لا تقل عن ١٠ عشر سنوات واول من (١٥) خمسة عشر سنة.

ثالث عشر - مكافاة العطل: مكافاة تعويضية عن العطل الناجم عن اصابة عمل.

رابع عشر - مكافاة نهاية الخدمة : مبلغ مالي يدفع للموظف المحال الى التقاعد وفقا للقانون.

خامس عشر - الراتب التقاعدي : الراتب الشهري الذي يستحقه المتقاعد.

سادس عشر- الراتب الوظيفي : الراتب الذي يتقاضاه الموظف اثناء الخدمة التقاعدية بدون مخصصات.

سابع عشر - معدل الراتب : معدل الراتب الوظيفي للموظف خلال (٣٦) ستة وثلاثين شهرا من خدمته التقاعدية الاخيرة ولا تحتسب لاغراض هذا المعدل رواتب الخدمة التي تقل عن شهر.

ثامن عشر - الوظيفة التقاعدية : الوظيفة المؤداة في الدولة ومستوفى عنها التوقيفات التقاعدية.

تاسع عشر - الخدمة التقاعدية : مدة الخدمة التي تحتسب لاغراض التقاعد بموجب احكام هذا القانون او اي قانون اخر والمستوفى عنها التوقيفات التقاعدية.

عشرون - الحصة التقاعدية: الحصة الشهرية التي تؤول للمستحق من الراتب التقاعدي.

حادي وعشرون - الخلف : افراد عائلة الموظف او المتقاعد الذين يخلفونه عند وفاته وفقا لاحكام هذا القانون او اي قانون اخر.

ثاني وعشرون - المورد الخاص : مجموع الدخل الشهري الذي لا يقل عن الحد الادنى للحصة التقاعدية للمستحق الواحد.

ثالث وعشرون - المستحق: من يستحق الحقوق التقاعدية من الخلف.

رابع وعشرون - اللجنة الطبية:- اللجنة الطبية الرسمية المختصة المشكلة في وزارة الصحة.

خامس وعشرون - اللجنة الطبية الاستئنافية : اللجنة الطبية الرسمية المحددة من وزارة الصحة للنظر في الاعتراض الذي يقدم على قرار اللجنة الطبية.

سادس وعشرون - المرض: الاعتلال الصحي الذي يمنع الموظف من مزاولة عمله ولا يكون ناشئاً عن اصابة عمل.

سابع وعشرون - المرض المهني : الاعتلال الصحي الذي يمنع الموظف من مزاولة عمله ويكون ناشئاً عن ممارسة مهنة معينة.

ثامن وعشرون - اصابة عمل : اصابة الموظف بمرض مهني ناجم عن ممارسة عمله او الاصابة بعطل عضوي نتيجة حادث وقع اثناء العمل او من جرائه ويعد في حكم الاصابة الحادث الذي يقع للموظف في اثناء ذهابه المباشر الى العمل او في اثناء عودته المباشرة منه.

تاسع وعشرون - العطل: نقصان القدرة على العمل بشكل كامل او جزئي بسبب اصابة العمل.

ثلاثون - الحادث: الواقعة المادية الخارجية الطارئة ذات التأثير المباشر على الجسم.

الحادي والثلاثون - العجز: نقصان القدرة على العمل بشكل كامل او جزئي بسبب المرض.

المادة ٢

اولا - يهدف هذا القانون الى ما ياتي:

١ - تحقيق العيش الكريم للمشمولين باحكامه.

ب - المساهمة في تعزيز قيم التكافل الاجتماعي والوصول الى معادلة منصفة تضمن العدالة في توزيع الدخل بين افراد الجيل الواحد والاجيال المتعاقبة.

ج - ضمان وصول مظلة التقاعد الى فئات اكثر.

د - توفير استقرار نفسي ومادي لأكبر عدد ممكن من الموظفين والمتقاعدين وخلفهم.

هـ - ضمان حماية الدخل للاشخاص العاملين واسرهم في حالات التقاعد والعجز والاعاقة والشيخوخة والوفاة.

و - سهولة انتقال العاملين بين القطاعين العام والخاص.

ثانيا - تتحقق اهداف هذا القانون بالوسائل الاتية:

١ - استثمار اموال الصندوق.

ب - توحيد احكام انتقال المنافع بين القطاعين العام والخاص وتسهيل انتقال القوى العاملة بينهما.

ج - استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات للمتقاعدين .

المادة ٣

تسري احكام هذا القانون على جميع موظفي دوائر الدولة والقطاع العام والموظفين المؤقتين والمكلفين بخدمة عامة وموظفي الدولة في القطاع المختلط المعينين قبل ٢٠٠٣/٤/٩ والمتقاعدين في الحالات الاتية:

اولا - التقاعد.

ثانيا - المرض او الاعاقة.

ثالثا - الشيخوخة.

رابعا - الوفاة .

المادة ٤

اولا - تؤسس هيئة تسمى (هيئة التقاعد الوطنية) تتمتع بالشخصية المعنوية وترتبط بوزارة المالية ويكون مقرها في بغداد.

ثانيا - يرأس الهيئة موظف بدرجة وكيل وزارة ، حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل ، وهو الرئيس الاعلى للهيئة ويقوم بجميع الاعمال اللازمة لادارتها وتسيير اعمالها ونشاطاتها ويمثلها امام دوائر الدولة والقضاء وفقا للقانون ، وتصدر باسمه الاوامر والقرارات ، وله تحويل جزء من اختصاصاته الى اي موظف اخر في الهيئة.

ثالثا - يحل مدير عام الصندوق محل رئيس الهيئة عند غيابه.

المادة ٥

تتولى الهيئة المهام الآتية:

اولا - تثبيت خدمات منتسبي دوائر الدولة والقطاع العام والمختلط من موظفين مدنيين وعسكريين وقوى الامن والمكلفين بخدمة عامة.
ثانيا - اجراء فحص اکتواري للوضع المالي للصندوق بواسطة خبير اکتواري مستقل وبمساعدة قسم تحليل سياسات التقاعد والحسابات الاکتوارية في الهيئة ، كل ٥ خمس سنوات.

ثالثا - وضع قاعدة بيانات خاصة بموظفي الدولة والمتقاعدين المشمولين باحكام هذا القانون لضمان الشفافية وتسهيل الحصول على تقديرات دقيقة عن مدى الاستقرار المالي للصندوق، وعلى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة تزويد الهيئة بالبيانات الخاصة بمنسبها.

رابعا - احتساب وصرف الحقوق التقاعدية وفقا للقانون.

خامسا - اقتراح مشروعات التشريعات المتعلقة بالتقاعد ومشروعات تطويرها الى وزارة المالية في ضوء ما يستجد من امور وما يواجه التطبيق من مشاكل ضمن اطار سياسة الدولة المالية واهدافها.

المادة ٦

اولا - تتكون الهيئة من التشكيلات الآتية:

ا - صندوق تقاعد موظفي الدولة.

ب - مديرية شؤون المتقاعدين.

ج - مديرية الشؤون الادارية والقانونية.

د - مديرية الحاسبة ونظم المعلومات.

هـ - مديرية البنى التحتية والخدمات.

و - مديرية الشؤون المالية

ز - مديريات التقاعد في المحافظات غير المنتظمة في اقليم

ثانيا - يدير المديريات المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة موظف بعنوان مدير في الاقل حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص.

ثالثا - تحدد تقسيمات تشكيلات الهيئة ومهام تلك التقسيمات بنظام داخلي يصدره وزير المالية .

المادة ٧

اولا - يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية ويمثله مدير عام الصندوق او من يخوله.

ثانيا - يرأس الصندوق موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص، يرشحه رئيس الهيئة ويعين وفقا للقانون.

ب - يعاون المدير العام موظف بعنوان معاون مدير عام حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص.

ج - للمدير العام تخويل جزء من اختصاصاته الى احد موظفي الصندوق.

ثالثا - للهيئة فتح فرع او اكثر للصندوق في بغداد والمحافظات غير المنتظمة في اقليم ويكون الفرع بمستوى قسم ويديره موظف بعنوان مدير حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص.

رابعا - يتولى الصندوق المهام الآتية:

ا - احتساب مبالغ التوقيفات التقاعدية وجبايتها.

ب - صرف الحقوق التقاعدية للموظفين المحالين الى التقاعد.

ج - استثمار اموال الصندوق وتنميتها والمحافظة عليها.

المادة ٨

اولا - للصندوق مجلس ادارة يتألف من:

١ - رئيس هيئة التقاعد الوطنية == < رئيسا

ب - مدير عام الصندوق == < نائبا للرئيس

ج - مدير عام الدائرة القانونية في وزارة المالية == < عضوا

د - مدير عام دائرة الموازنة في وزارة المالية == < عضوا

هـ - ممثل عن وزارة الدفاع لا تقل درجته الوظيفية عن مدير عام == < عضوا

و - ممثل عن وزارة الداخلية لا تقل درجته الوظيفية عن مدير عام == < عضوا

ز - ممثل عن وزارة التخطيط لا تقل درجته الوظيفية عن مدير عام == < عضوا

ح - ممثل عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لا تقل درجته الوظيفية عن مدير عام == < عضوا

ط - ممثل عن البنك المركزي العراقي لا تقل درجته الوظيفية عن مدير عام == < عضوا

ثانيا - للمجلس الاستعانة بالخبراء من المختصين لحضور اجتماعاته دون ان يكون لهم حق التصويت.

ثالثا - يتولى مجلس ادارة الصندوق ما ياتي:

١ - رسم السياسة العامة للصندوق.

ب - وضع الخطط الادارية والمالية والتنظيمية والفنية اللازمة لتسيير نشاط الصندوق وتحقيق اغراضه.

ج - متابعة تنفيذ سياسة وخطط الصندوق.

د - المحافظة على اموال الصندوق وادارتها واستثمارها وفقا للقانون.

هـ - اعداد الحسابات الختامية والتقرير السنوي للصندوق ومناقشتها ورفعها الى الوزارة للمصادقة عليها.

و - وضع الخطط والموازنات السنوية وبيان المتحقق منها.

ز - اقتراح التعديلات الخاصة بالهيكل الاداري للصندوق.

ح - اقتراح فتح فروع للصندوق في المحافظات.

رابعا - للمجلس تحويل بعض مهامه الى المدير العام.

خامسا - تحدد اجتماعات المجلس ونصاب انعقاده وكيفية اتخاذ القرارات والتوصيات فيه بنظام داخلي يصدره وزير المالية بناء على اقتراح من رئيس الهيئة.

سادسا - تحدد مكافآت اعضاء مجلس الادارة والخبراء بقرار من وزير المالية .

المادة ٩

اولا - تتكون ايرادات الصندوق مما ياتي:

١ - مبالغ التوقيفات التقاعدية التي تستقطع شهريا من رواتب موظفي الدولة والمكلفين بخدمة عامة.

ب - مساهمة الدولة البالغة (١٥%) خمسة عشر من المائة من راتب الموظف شهريا.

ج - مبالغ التوقيفات التقاعدية التي يدفعها الموظف او المتقاعد عن خدماته المضافة لغرض التقاعد.

د - المبالغ المتأتية من استثمار اموال الصندوق.

هـ - مبالغ الغرامات والرسوم المقررة بموجب احكام هذا القانون.

و - مبالغ الرواتب التقاعدية المصروفة استثناء من احكام هذا القانون للمحاليين الى التقاعد بعد ٢٠٠٨/١/١ التي تقوم وزارة المالية باعادة مبالغها الى الصندوق سنويا.

ز - المنح والاعانات التي تقدمها وزارة المالية الى الصندوق.

ح - التبرعات والهبات من داخل العراق وخارجه وفقا للقانون.

ثانيا - تخضع حسابات الصندوق الى رقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية.

ثالثا - تصرف وزارة المالية منحة سنوية الى الصندوق يحدد مبلغها بالتنسيق بين مجلس ادارة الصندوق ودائرة الموازنة في وزارة المالية لتغطية ما قد يواجه الصندوق من ازمات مالية.

رابعا - تتولى وزارة المالية تهيئة المستلزمات المالية والعقارية والبشرية لتشكيلات الصندوق.

المادة ١٠

تتحتم احوالة الموظف الى التقاعد في احدى الحالتين الاتيتين:

اولا : عند اكماله (٦٠) سنتين سنة من العمر وهو السن القانونية للاحوالة الى التقاعد بغض النظر عن مدة خدمته.

ثانيا : اذا قررت اللجنة الطبية الرسمية عدم صلاحيته للخدمة .

وحسب قانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٩ التعديل الاول لقانون التقاعد الموحد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤

المادة ٢

اولا : يستثنى من احكام السن القانونية للاحوالة الى التقاعد ما ياتي:

ا. المشمولون بقانون الخدمة الجامعية من حملة اللقب العلمي(استاذ واستاذ مساعد).

ب. الاطباء العدليون واطباء التخدير واطباء الطب النفسي.

ج. المستشارون والمستشارون المساعدون في مجلس الدولة.

د. المشمولون بقانون الفصل السياسي رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ المعدل وذوو الشهداء من الدرجة الاولى والثانية المشمولون بقانون مؤسسة الشهداء رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ وقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩ وقانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٣.

هـ. الطيارون المدنيون ممن يعمل منهم بقيادة الطائرات وبشكل علمي ولديه ترخيص عمل نافذ في حينه.

ثانيا : يكون السن القانونية للاحوالة الى التقاعد المنصوص عليه في البند (اولا) من هذه المادة عند اكماله (٦٣) ثلاثة وستين سنة من العمر ما عدا الفقرة (د) يكون السن التقاعدي لا يزيد على (٦٥) خمسة وستين سنة من العمر.

المادة ١١

ملغاة .

المادة ١٢

اولا - للموظف ان يطلب احواله الى التقاعد اذا كان قد اكمل(٥٠) الخمسين سنة من عمره او كانت له خدمة تقاعدية لا تقل عن (٢٥) خمس وعشرين سنة.

ثانيا - للموظفة المتزوجة او الارملة او المطلقة الحاضنة لاطفالها ان تطلب احوالها الى التقاعد وفقا للشروط الاتية:

ا - ان لا تقل مدة خدمتها التقاعدية عن (١٥) خمس عشرة سنة.

ب - ان لا يقل عدد اطفالها عن ٣ ثلاثة ولا يزيد عمر اي منهم على (١٥) خمس عشرة سنة.

ج - ان تتصرف لرعاية اطفالها.

ثالثا - للوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة احوالة موظفي الشركات والدوائر الممولة ذاتيا الخاسرة لمدة (٣) ثلاث سنوات متتالية الى التقاعد اذا كانت لديه خدمة لا تقل عن (١٥) خمسة عشر سنة استثناء من شرط العمر.

رابعا - يبيت الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة او المحافظ او من يخوله ايا منهم في طلب الاحواله الى التقاعد المقدم وفقا لاحكام البندين (اولا) و(ثانيا) من هذه المادة خلال(٤٥) خمسة واربعين يوما من تاريخ تسجيل الطلب في مكتبه وعند عدم البت في الطلب يعد الموظف محالا الى التقاعد بانتهاء المدة المذكورة ويستحق الحقوق التقاعدية المقررة بموجب احكام هذا القانون.

المادة ١٣

لا يمنع عزل الموظف أو فصله أو تركه الخدمة أو الاستقالة أو الإقصاء من الوظيفة أو فسخ العقد أو الاستغناء عن خدماته من استحقاقه الحقوق التقاعدية ، ويستحق ٧٥% من الحد الأدنى للراتب التقاعدي ولا يصرف الراتب التقاعدي إلا إذا كان قد أكمل سن (٤٥) خمس واربعين سنة من عمره ولديه خدمة تقاعدية لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة وفي كل الأحوال لا يصرف الراتب التقاعدي عن المدة السابقة لتاريخ اكماله السن المذكور.

المادة ١٤

اولا - يحال الى التقاعد الموظف المعين بمرسوم جمهوري او بامر من مجلس الوزراء او رئيس مجلس الوزراء او هيئة رئاسة مجلس النواب بالكيفية التي تم تعيينه فيها.

يحال الموظف المنصوص عليه في البند (اولا) من المادة (١٤) الى التقاعد لاكماله السن القانونية او لاسباب صحية بقرار من الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبط بوزارة .

المادة ١٥

اولا - اذا اصيب الموظف في اثناء الخدمة بمرض يستوجب العلاج لمدة طويلة او كان من الامراض المستعصية وقررت اللجنة الطبية عدم صلاحيته للعمل بصورة نهائية فيحال الى التقاعد مهما بلغت مدة خدمته.

ثانيا - تبلغ الخدمة التقاعدية للموظف المشمول باحكام البند (اولا) من هذه المادة الى (١٥) خمس عشرة سنة اذا كانت تقل عن ذلك ويعفى من تسديد التوقيفات التقاعدية عن المدة المضافة ويصرف راتبه التقاعدي مهما كان عمره.

ثالثا - للموظف او دائرته او للهيئة الاعتراض على قرار اللجنة الطبية لدى اللجنة الطبية الاستئنافية خلال (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ.

المادة ١٦

اولا - اذا انتهت اصابة العمل الى عطل (٦٥%) خمس وستين من المائة فاكثر واحيل الموظف بسببها الى التقاعد فيتم احتساب راتبه التقاعدي وفقا لاحكام المادة (٢١) من هذا القانون مع مراعاة ما ياتي:

١ - ابلاغ خدماته التقاعدية الى (١٥) خمس عشرة سنة ان كانت تقل عن ذلك واعفائه من تسديد التوقيفات التقاعدية عن المدة المضافة.

ب - اضافة (٣٥%) خمس وثلاثين من المائة من اخر راتب وظيفي تقاضاه في الخدمة الى راتبه التقاعدي اذا كانت نسبة العطل (١٠٠%) مائة من المائة.

ج - اضافة حاصل ضرب نسبة العطل $\times$ (٣٥%) خمس وثلاثين من المائة من اخر راتب وظيفي تقاضاه في الخدمة، الى راتبه التقاعدي اذا كانت نسبة العطل اكثر من (٦٥%) خمس وستين من المائة واقل من (١٠٠%) مائة من المائة.

ثانيا - اذا اصيب الموظف في اثناء الخدمة مرتين وبلغت نسبة العطل في الاصابتين (٦٥%) خمس وستين من المائة او اكثر فيتم احتساب راتبه التقاعدي وفقا لاحكام المادة (٢١) من هذا القانون مع مراعاة احكام البند (اولا) من هذه المادة.

ثالثا - اذا ادت اصابة العمل الى وفاة الموظف فيتم احتساب راتبه التقاعدي وفقا لاحكام المادة (٢١) من هذا القانون مع مراعاة احكام البند (اولا) من هذه المادة مهما كانت مدة خدمته.

رابعا - يمنح الموظف المشمول باحكام هذه المادة مكافاة العطل لمرة واحدة وتحتسب على اساس اخر راتب وظيفي تقاضاه $\times$ ١٢٠ نسبة العطل.

خامسا - ترسل دائرة الموظف الاوراق التحقيقية وقرار اللجنة الطبية الى الهيئة عند طلب المصاب او عياله تخصيص الراتب التقاعدي .

المادة ١٧

اولا - تستقطع شهريا توقيفات تقاعدية تبلغ (٢٥%) خمس وعشرين من المائة من الراتب الوظيفي للموظف على النحو الاتي:

١ - (١٠%) عشرة من المائة يتحملها الموظف.

ب - (١٥%) خمسة عشر من المائة تتحملها الخزينة العامة.

ثانيا - تتولى دائرة المحاسبة في وزارة المالية استقطاع حصة الموظف من التوقيفات التقاعدية شهريا عند تمويل رواتب الموظفين واطافة مساهمة الحكومة اليها وايداعها لحساب الصندوق.

ثالثا - تلتزم الدوائر والشركات ذات التمويل الذاتي باستقطاع مبلغ التوقيفات التقاعدية المنصوص عليه في البند (اولا) من هذه المادة وايداعه في حساب الصندوق ، وفي حالة عدم التسديد تفرض غرامة مقدارها (٣%) ثلاثة من المائة على المبلغ المترتب عليها شهريا ، وتعد الدائرة او الشركة غير ملتزمة بالتسديد اذا امتنعت عن التسديد مده تزيد على ٦ ستة اشهر من تاريخ الاستحقاق.

المادة ١٨

اولا - تحتسب المدد التالية خدمه تقاعدية:-

١ - مدة خدمة الموظف الفعلية المؤداة في الدولة والمستوفى عنها التوقيفات التقاعدية.

ب - مدة بقاء الموظف خارج الخدمة المحتسبة لغرض التقاعد وفقا لاحكام قانون المفصولين السياسيين رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ المعدل بعد استيفاء حصة الموظف من التوقيفات التقاعدية وفقا لاحكام البند (اولا) من المادة (١٧) من هذا القانون وعلى اساس راتب الحد الأدنى للشهادة الدراسية الحاصل عليها بتاريخ اعادته للخدمة على ان تتولى وزارة المالية تخصيص هذه المبالغ ضمن الموازنة العامة الاتحادية السنوية.

ج - ١ مدة الخدمة العسكرية ومدة الحركات الفعلية ومدة الخدمة المحتسبة بموجب احكام امر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٤ ومدة الخدمة للعاملين في دوائر ومؤسسات ووزارات الاقاليم لاغراض التقاعد عند خدمتهم في دوائر ومؤسسات ووزارات الدولة الاتحادية على ان تستوفى التوقيفات التقاعدية عن جميع سنوات الخدمة المحتسبة و على ان يكون تعامل دوائر ومؤسسات ووزارات الاقاليم بالممثل بالنسبة للخدمة في الدوائر والمؤسسات والوزارات الاتحادية.

٢ مدة الدراسة الجامعية الاولية والعليا النظامية للعسكري ومنتسب قوى الامن التي انتهت بالحصول على الشهادة الدراسية قبل التحاقه بالخدمة وبما لا يزيد على نصف خدمته العسكرية في الجيش او قوى الامن.

٣ تستوفى عن المدد المنصوص عليها في ١ و ٢ من هذه الفقرة حصة طالب الاحتساب من التوقيفات التقاعدية على اساس راتب الدرجة او الرتبة التي عين بموجبها وفقا لسلم الرواتب الملحق بقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ المعدل ولا تستوفى مساهمة الدولة عن المدة المحتسبة.

د - مدة الاجازات الاعتيادية المتركمة الزائدة على(١٨٠) مائة وثمانين يوما ولا تستوفى عنها التوقيفات التقاعدية.

هـ - مدة ممارسة مهنة المحاماة المقررة بموجب احكام قانون احتساب ممارسة مهنة المحاماة رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٧ ومدة ممارسة مهنة الصحافة المقررة بموجب احكام قانون حقوق الصحفيين رقم ٢١ لسنة ٢٠١١ ومدة التفرغ الزراعي وتستوفى عنها التوقيفات التقاعدية البالغة (١٠%) عشرة من المائة شهريا من راتبه بتاريخ تعيينه او انتسابه ولا يجوز دفع توقيفات عن المدة المحتسبة في حالة دفعها لصندوق التقاعد التابع لتلك النقابات او المهن ذات العلاقة وتلزم النقابة او الجهة المماثلة بدفع كامل التوقيفات المدفوعة عن السنوات المحتسبة لصندوق التقاعد في حياة التقاعد العامة.

و - مدة العقد في الدولة للموظف المؤقت بعد ٢٠٠٣/٤/٩ ، وتستوفى عنها حصته من التوقيفات التقاعدية بنسبة (١٠%) عشرة من المائة من اجره شهريا ، وتتولى دائرته دفع حصة مساهمة الدولة البالغة(١٥%) خمسة عشر من المائة من اجره.

ز - مدة الخدمة التي يقضيها الموظف الذي اكمل السن القانونية للحالة الى التقاعد وتم تمديد خدمته وفقا لاحكام المادة ١١ من هذا القانون.

ثانيا ١ - للموظف الذي يعين او يعاد تعيينه ان يطلب احتساب خدمته الفعلية السابقة لتاريخ تعيينه المؤداة في دوائر الدولة قبل نفاذ هذا القانون بعد تسديد التوقيفات التقاعدية عنها اذا لم يكن قد سددها.

ب - يتم تسديد التوقيفات التقاعدية في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذا البند وفقا لاحكام هذا القانون وعلى اساس راتب الموظف عند التعيين او اعادة التعيين.

المادة ١٩

اولا - اذا اعيرت خدمات الموظف الى جهة غير عراقية او خارج ملاك الدولة وكان يتسلم رواتبه من الجهة المستعيرة فتقوم تلك الجهة باستيفاء التوقيفات التقاعدية من راتبه وفقا لاحكام هذا القانون ، وللموظف المعارة خدماته تسديد حصته وحصة الجهة المستعيرة من التوقيفات التقاعدية وفقا لاحكام هذا القانون لغرض احتساب خدمته.

ثانيا - للموظف الذي ترك الخدمة الوظيفية او استقال منها او احيل الى التقاعد ولم يتقاض اي حقوق تقاعدية عن خدمته الوظيفية ان يضيف خدمته التي اداها في الدولة الى خدمته اللاحقة في القطاع الخاص ، وتتولى الهيئة تزويد دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال بتفاصيل خدماته ودفع مبالغ التوقيفات التقاعدية المستقطعة من رواتبه مع مساهمة الدولة.

ثالثا - للموظف ان يطلب اضافة خدماته التقاعدية المضمونة المؤداة لدى القطاع الخاص والتي لم يتسلم عنها اي حقوق تقاعدية من دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال ، الى خدمته التقاعدية المترتبة عن خدمة وظيفية بما لا يزيد على نصف خدمته الوظيفية الفعلية المؤداة في الدولة، وتتولى دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال تزويد الهيئة بتفاصيل خدماته ودفع مبالغ الاشتراكات المستقطعة من

اجره مع مساهمة صاحب العمل ، ويتحمل الموظف الفرق بين مبلغ الاشتراكات ومبالغ التوقيفات التقاعدية مع مساهمة الدولة محسوبا على اساس راتبه بتاريخ تقديم طلب احتساب الخدمة.

رابعاً - للموظف او المتقاعد الذي يطلب اضافة خدمته ان يدفع مبلغ التوقيفات التقاعدية ومساهمة الدولة في حال تعذر دفعها.

خامساً - يجوز بناء على طلب المتقاعد تقسيط مبلغ التوقيفات التقاعدية المترتبة بدمته عن مدة الخدمة المحتسبة على اقساط شهرية متساوية بما يعادل ربع راتبه الشهري بعد اضافة (٣%) ثلاثة من المائة من اصل مبلغ التوقيفات التقاعدية وعلى ان يتم تسديدها خلال ٥ خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الهيئة باحتساب الخدمة.

المادة ٢٠

اولاً - لا تحتسب خدمة تقاعدية لاغراض هذا القانون:

١ - اية مدة خدمة لم تسدد عنها التوقيفات التقاعدية وفقا لاحكام هذا القانون.

ب - مدد الغيابات والاجازات بدون راتب والمدد التي تعقب تاريخ اكتساب الاحكام الجزائية الدرجة القطعية التي تمنع بقاء الموظف في الخدمة.

ج - مدد التوقيف التي تعد من ضمن مدة الحبس او السجن.

د - مدة خدمة الموظف قبل اكماله (١٨) الثامنة عشرة من العمر ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

هـ - مدة الخدمة بعد اكمال السن القانونية للاحالة الى التقاعد المنصوص عليها في البند (اولاً) من المادة ١٠ من هذا القانون.

ثانياً - تحتسب مدة الاجازة بنصف راتب ومدة سحب اليد نصف خدمة تقاعدية.

ثالثاً - لا يجوز للهيئة ان تقبل مدة خدمة وتحسبها تقاعدية ما لم تثبت لديها بوثائق او قيود رسمية.

المادة ٢١

- اولاً- يستحق المحال الى التقاعد الراتب اذا كانت لديه خدمة تقاعدية لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة ولا يصرف الراتب التقاعدي الا اذا كان قد اكمل (٤٥) خمسا واربعين سنة من عمره وفي كل الاحوال لا يصرف عن المدة السابقة لتاريخ اكماله السن المذكورة باستثناء حالات الوفاة والاستشهاد والاحالة الى التقاعد لاسباب صحية والمحالين الى التقاعد وفقا لاحكام البندين (ثانياً و ثالثاً) من المادة (١٢) من قانون التقاعد الموحد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤.

ثانياً - يحتسب الراتب التقاعدي على الوجه الاتي:-

حاصل ضرب معدل الراتب مضروباً في عدد سنوات الخدمة التقاعدية مضروباً في النسبة التراكمية ٢,٥% :

الراتب التقاعدي = معدل الراتب x (٢,٥) x عدد اشهر الخدمة / ١٢ (١٠٠)

ثالثاً - تعد مدة الخدمة التي لا تقل عن ٦ ستة اشهر سنة كاملة لاغراض الشمول باحكام هذا القانون.

رابعاً : ا. يكون الحد الادنى للراتب التقاعدي للمتقاعد (٤٠٠,٠٠٠) دينار(اربعمائة الف دينار) شهرياً.

ب. يمنح المتقاعد عن خدماته مخصصات تحسين معيشة ليصبح مجموع ما يتقاضاه من راتب تقاعدي والمخصصات (الشهادة , تحسين المعيشة) لا يقل عن (٥٠٠,٠٠٠) دينار (خمسمائة الف دينار) شهرياً.

خامساً - لا يجوز ان يزيد الراتب التقاعدي على (١٠٠%) مائة من المائة من اخر راتب وظيفي تقاضاه الموظف في الخدمة التقاعدية مالم يرد نص يقضي بخلاف ذلك.

سادساً - استثناء من احكام البند (اولاً) من هذه المادة ،للمتقاعد المحال الى التقاعد لاكماله السن القانوني (٦٣) سنة والذي لديه خدمة تقاعدية لا تقل عن ١٠ عشر سنوات واقل من (١٥) خمس عشرة سنة الاختيار ولمرة واحدة بين استلام المكافاة التقاعدية او استلام المبلغ المقطوع شهرياً وكالاتي:-

١ - اذا كانت خدماته التقاعدية لا تقل عن (١٠) سنوات مبلغاً مقداره (١٥٠) الف دينار.

ب - اذا كانت خدماته التقاعدية لا تقل عن (١١) سنة مبلغاً مقداره (٢٠٠) الف دينار.

ج - اذا كانت خدماته التقاعدية لا تقل عن (١٢) سنة مبلغاً مقداره (٢٥٠) الف دينار.

د - اذا كانت خدماته التقاعدية لا تقل عن (١٣) سنة مبلغاً مقداره (٣٠٠) الف دينار.

هـ - اذا كانت خدماته التقاعدية لا تقل عن (١٤) سنة مبلغاً مقداره (٣٥٠) الف دينار.

سابعاً - إذا توفي الموظف المشمول بأحكام المواد (١٢ / اولا) و (١٣) من هذا القانون بعد قطع علاقته بالخدمة وكانت له خدمة تقاعدية لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة يصرف الراتب التقاعدي للمستحقين من تاريخ وفاته وان حصلت قبل اكتماله سن (٥٠) الخمسين سنة من عمره.

ثامناً - للموظف ولخلفه في حالتي الاستشهاد او الاصابة ، اختيار احتساب حقوقه التقاعدية وفقا لاحكام هذا القانون او اي قانون اخر يقرر له حقوق تقاعدية افضل.

تاسعاً : ا. يصرف للمحال الى التقاعد ولديه خدمة لا تقل عن (٢٥) خمس وعشرين سنة مكافاة نهاية الخدمة وتحتسب على اساس كامل الراتب الاخير والمخصصات مضروبا بـ (١٢) ويسري على الحالات من تاريخ نفاذ التعديل.

ب. يسري حكم الفقرة (ا) من هذا البند على الموظف المتوفي في الخدمة ممكن لديه خدمة تقاعدية لا تقل عن (٢٥) خمس وعشرين سنة ويصرف مبلغ مكافاة نهاية الخدمة الى خلفه المستحق ويشمل الحالات السابقة الواقعة بعد ١/١/٢٠١٤.

عاشراً - ا - تحتسب الخدمات التقاعدية لمنسوبي الجيش العراقي السابق والكيانات المنحلة لمن له خدمة تقاعدية لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة وفقا للتشريعات النافذة بتاريخ حلها.

ب - يسري حكم الفقرة (ا) من هذا البند على المشمول بامر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٤ (تنظيم القوات المسلحة والمليشيات في العراق) الذي لم يعاد للخدمة في الدولة بعد ٩/٤/٢٠٠٣.

حادي عشر - لا يجوز للمتقاعد تقاضي اكثر من راتب تقاعدي استحققه بموجب اكثر من قانون وله ان يختار ولمرة واحدة فقط مبلغ الراتب التقاعدي الافضل.

ثاني عشر : يستحق المفصول السياسي غير المعين الراتب التقاعدي وفقا لاحكام هذا القانون اذا كانت لديه خدمة تقاعدية لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة وعمره لا يقل عن (٤٥) خمس واربعين سنة على ان يتم دفع التوقيفات التقاعدية.

ثالث عشر: تسري احكام هذا القانون على العاملين في دوائر الدولة بصفة عقد (موظف مؤقت) من المشمولين بقرار مجلس الوزراء المرقم ٣١٥ لسنة ٢٠١٩ على ان تستقطع التوقيفات التقاعدية المساوية لراتب قرينه الموظف على الملاك الدائم في ذات دائرته ويستحق الراتب التقاعدي اذا كانت لديه خدمة عقدي لا تقل عن (١٥) سنة وامل سن (٥٠) سنة من العمر وبنسبة (٧٥%) من الحد الادنى من الراتب التقاعدي.

المادة ٢٢

اولا - ا - يستحق الموظف الذي تقل خدماته التقاعدية عن (١٥) خمس عشرة سنة المكافاة التقاعدية وتحتسب وفقا لما ياتي:

الراتب الوظيفي الاخير في الخدمة التقاعدية $\times 2 \times$ عدد سنوات الخدمة

ب - تحتسب كسور السنة التي لا تقل عن ٦ ستة اشهر ، سنة كاملة لاغراض احتساب المكافاة التقاعدية.

ثانيا - لا يحق للمتقاعد بعد تسلمه المكافاة التقاعدية اضافة اي خدمة تقاعدية ويسقط حقه فيها الا اذا اعيد تعيينه في وظيفة تقاعدية.

ثالثاً - تسري احكام هذه المادة على منتسبي الجيش العراقي السابق والكيانات المنحلة الذين تقل مدة خدماتهم التقاعدية عن (١٥) خمس عشرة سنة ، على ان تحتسب المكافاة على اساس راتب الحد الادنى للدرجة الوظيفية او الرتبة حسب جدول رواتب الموظفين النافذ بتاريخ صرف المكافاة.

المادة ٢٣

اولا - اذا اعيد تعيين موظف سبق ان منح المكافاة التقاعدية بموجب اي قانون تقاعدي في وظيفة تقاعدية فتحتسب خدمته التي تقاضى عنها المكافاة لاغراض التقاعد بعد اعادة مبلغ المكافاة وتسديده فرق التوقيفات التقاعدية محسوبا على اساس راتبه الوظيفي بتاريخ طلب اضافة الخدمة.

ثانيا - يجوز تقسيط المبلغ المنصوص عليه في البند (اولا) من هذه المادة على اقساط متساوية تعادل (٥/١) خمس الراتب الوظيفي مضافا اليه (٣%) ثلاثة من المائة على ان يتم تسديد جميع الاقساط خلال ٥ خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الهيئة بالتقسيط.

ثالثاً - اذا توفي الموظف المعاد للخدمة او اعيد الى التقاعد قبل تسديد مبلغ المكافاة التقاعدية فتستوفى المكافاة من راتبه التقاعدي او راتب خلفه بما يعادل (٥/١) خمس الراتب التقاعدي ، او من مبلغ المكافاة التقاعدية اذا استحقها وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٢٤

يستحق الموظف المحال الى التقاعد بعد اعادة تعيينه الحقوق التقاعدية وفقا لاحكام هذا القانون بعد اضافة خدمته التقاعدية الاخيرة الى خدمته التقاعدية السابقة ولا يجوز ان يقل راتبه التقاعدي الاخير عن راتبه التقاعدي بتاريخ اعادة تعيينه او راتب تقاعد قرينه الذي لم يعاد الى الخدمة والذي يماثله بالدرجة والاختصاص.

المادة ٢٥

اولا - اذا توفي الموظف في اثناء الخدمة لاي سبب تحتسب خدمته لاغراض التقاعد (١٥) خمس عشرة سنة ان كانت تقل عن ذلك وتعفى المدة المضافة من التوقيفات التقاعدية.

ثانيا - اذا توفي الموظف او المتقاعد فلخلفه العراقيين المستحقين للراتب التقاعدي ان يطلبوا تخصيص ما كان يستحقه مورثهم من حقوق تقاعدية في تاريخ وفاته.

ثالثا - اذا توفي الموظف الموقت في اثناء الخدمة او من جرائها يمنح خلفه المستحقين الحد الادنى للحصة التقاعدية المحددة في هذا القانون .

المادة ٢٦

اولا - خلف المتوفى الذين يستحقون الراتب التقاعدي هم:

ا - الزوج او الزوجات.

ب - الابن.

ج - البنت.

د - الام.

هـ - الاب.

و - الاخ او الاخت اذا كان المتوفى اعزب وتوفي والداه.

ز- الابن او البنت من ذوي الاحتياجات الخاصة اذا كان عاجزا عجزا (٧٥%) فما فوق بغض النظر عن العمر.

ثانيا - يشترط لاستحقاق الخلف الحصة التقاعدية ان لا يتقاضى راتبا وظيفيا او راتبا تقاعديا وليس له مورد خاص او مهنة او عمل في القطاع الخاص وفقا لما ياتي:

ا - الابن او الاخ لغاية اكمال سن (١٨) الثامنة عشرة من العمر او لغاية اكمال سن (٢٢) الثانية والعشرين من العمر ان كان مستمرا على الدراسة الاعدادية او لغاية اكمال سن (٢٦) السادسة والعشرين من العمر ان كان مستمرا على الدراسة الجامعية او المعاهد العالية.

ب - البنت او الاخت اذا لم تكن بعصمة زوج وليس لها معيل شرعي.

ج - الزوجة اذا لم تكن بعصمة زوج.

د - الزوج او الاب اذا كان عاجزا عجزا كليا ودائما عن تحصيل رزقه ويعد في حكم العاجز لهذا الغرض من اكمل (٦٣) الثالثة والسنتين من العمر.

ثالثا - يستثنى الزوج او الاب من حكم البند (ثانيا/د) من هذه المادة اذا كان من يطلب عنه الحقوق التقاعدية قد استشهد نتيجة عمل اراهابي او مشمول باحكام قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاطفاء العسكرية والعمليات الارهابية رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩ او اي قانون يحل محله.

رابعا - يستمر صرف الحصة التقاعدية للابن بعد حلول الاجل المنصوص عليه في الفقرة (ا) من البند (ثانيا) من هذه المادة اذا كان عاجزا عجزا كليا ودائما عن تحصيل رزقه بتقرير من اللجنة الطبية على ان يعاد فحصه كل ٥ خمس سنوات , وتقطع عنه الحصة التقاعدية في حالة حصوله على مورد خاص ، ولا يعتد بالعجز الحاصل بعد اكماله (٥٠) الخمسين من العمر.

خامسا - مع مراعاة توفر شروط الاستحقاق المنصوص عليها في البند (ثانيا) من هذه المادة يستمر صرف الحصة التقاعدية للابن او البنت المستحق عن والدتهما المتوفاة حتى لو كان والدهما على قيد الحياة.

سادسا - اذا توفي المتقاعد وله حقوق تقاعدية مستحقة لم تصرف له قبل وفاته ولا يوجد مستحق للراتب التقاعدي عنه فتصرف كتركة حسب القسام الشرعي.

سابعا - تتولى الهيئة التحقق من مدى توفر شروط الاستحقاق في الاشخاص الذين يطالبون بالتقاعد العائلي او المكافاة التقاعدية كل ٥ خمس سنوات وفقا لتعليمات تصدر لهذا الغرض.

المادة ٢٧

تقطع الحصة التقاعدية عن الزوجة او البنت او الاخنت عند الزواج او التعيين وتعاد لها عند الطلاق او الترميل او ترك الوظيفة مع مراعاة توافر شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المادة (٢٦).

المادة ٢٨

اولا - عند وفاة الموظف او المتقاعد يوزع راتبه التقاعدي الى المستحقين من الخلف وفقا لما ياتي:

١ - (٨٠%) ثمانون من المائة اذا كان المستحق واحدا.

ب - (٩٠%) تسعون من المائة اذا كانا اثنين ويوزع بينهما بالتساوي.

ج - (١٠٠%) مائة من المائة اذا كانوا ثلاثة فاكثر ويوزع بينهم بالتساوي.

ثانيا - يعاد توزيع الحصص التقاعدية على المستحقين من الخلف وفقا لما نص عليه في البند (اولا) من هذه المادة عند قطع حصة اي منهم لاي سبب.

ثالثا - اذا كان الخلف متقاعدا عن خدماته فله ان يختار ولمرة واحدة الاحتفاظ براتبه التقاعدي او تقاضي الحصة التقاعدية الاكثر التي يستحقها وفقا لاحكام البند (اولا) من هذه المادة.

رابعا - ١ - لا يجوز للمستحق تقاضي اكثر من حصة تقاعدية واحدة وله ان يختار ولمرة واحدة الحصة الاكبر.

ب - يستثنى من حكم الفقرة (١) من هذا البند القاصر ومن بحكمه المستحق للحصة التقاعدية عن والديه المتوفيين والطالب المستمر بالدراسة وفقا للشروط المنصوص عليها في البند (ثانيا) من المادة (٢٦) من هذا القانون .

المادة ٢٩

اولا - يشكل مجلس يسمى (مجلس تدقيق قضايا المتقاعدين) يتولى النظر في الاعتراضات المقدمة في شان القرارات التي تصدرها الهيئة في قضايا التقاعد ، يتألف من:

١ - قاض لا يقل صنفه عن الصنف الثاني يسميه رئيس مجلس القضاء الاعلى رئيسا

ب - موظف قانوني عن كل من الجهات التالية لا يقل عنوانه عن مدير اعضاء

١ وزارة الدفاع

٢ وزارة الداخلية

٣ وزارة المالية

ثانيا - تصدر قرارات المجلس بالاكثرية وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

المادة ٣٠

اولا - لذوي العلاقة او من يمثلهم قانونا الاعتراض امام المجلس خلال(٩٠) تسعين يوما من تاريخ التبليغ بقرار الهيئة حقيقة او حكما.

ثانيا - ١ - يستوفى من المعارض رسم مقطوع مقداره (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار.

ب - يعاد مبلغ الرسم المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذا البند الى المعارض اذا كان محقا في اعتراضه بعد اكتساب قرار المجلس الدرجة القطعية وبخلافه يقيد ايرادا لحساب الصندوق.

ج - لا يسري حكم هذا البند على الاعتراضات المقدمة قبل تاريخ نفاذ هذا القانون.

ثالثا - للمعارض والمعارض عليه او من يمثلهما قانونا الطعن بقرار المجلس لدى محكمة التمييز الاتحادية خلال(٦٠) ستين يوما من تاريخ تبليغه به ويكون قرار المجلس غير المطعون فيه والقرار التمييزي الصادر بنتيجة الطعن باتا.

المادة ٣١

اولا - يحرم المتقاعد من جميع الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في هذا القانون اذا حكم عليه بالاعدام او السجن واكتسب قرار الحكم الدرجة القطعية ، ويصرف لخلفه المستحقين ويقطع عنهم ويعد اليه في حال اطلاق سراحه باحد اسباب انقضاء الدعوى الجزائية وتعتبر المدة الواقعة بين تاريخ توقيفه وتاريخ تنفيذ الحكم بالاعدام مدة سجن.

ثانيا - لا تصرف الحقوق التقاعدية الى المتهم الهارب المطلوب عن قضية ماسة بامن الدولة او عن جريمة ارهابية او احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا ، وتلتزم المحاكم واعضاء الضبط القضائي والجهات المختصة الاخرى باخبار الهيئة عنه.

المادة ٣٢

اولا - للهيئة موازنة مستقلة تضم النفقات التشغيلية لتشغيلاتها وتمول من الموازنة العامة للدولة.

ثانيا - تتحمل الموازنة العامة للدولة ما ياتي:

ا - الحقوق التقاعدية للمتقاعدين قبل ٢٠٠٨/١/١.

ب - الحقوق التقاعدية المستحقة استثناء من احكام هذا القانون.

ج - مكافاة نهاية الخدمة.

ثالثا - يتحمل صندوق تقاعد موظفي الدولة ما ياتي:

ا - الرواتب التقاعدية للموظفين المحالين الى التقاعد بعد ٢٠٠٨/١/١.

ب - المكافاة التقاعدية والمبلغ المقطوع ومكافاة العطل .

المادة ٣٣

اولا - لا تتقدم الحقوق التقاعدية ما دام المتقاعد او المستحق الذي لم يفقد شروط الاستحقاق على قيد الحياة.

ثانيا - لا يجوز التنازل عن الحقوق التقاعدية الى الاشخاص الطبيعية او المعنوية ، ويعد باطلا كل تنازل من هذا النوع.

ثالثا - لا يجوز وضع الحجز على الحقوق التقاعدية نتيجة دين ترتب بذمة المتقاعد الا في احدى الحالتين الاتيتين.

ا - اذا كان الدين بسبب النفقة الشرعية.

ب - اذا كان الدين يعود الى الخزينة العامة.

رابعا - لا يجوز حجز اكثر من (٥٠%) خمسين من المائة من الحقوق التقاعدية لاي سبب.

المادة ٣٥

اولا - تطبيق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون على جميع الامور التي تستجد في احوال المتقاعدين وعبالهم منذ تاريخ نفاذه وتعد الحقوق التي منحت او الواجبة التقدير لمن احيل الى التقاعد وانفك من الوظيفة التقاعدية او منحت لاسرته قبل نفاذ هذا القانون نهائية ما لم يرد به نص خاص في هذا القانون يقضي بخلاف ذلك.

ثانيا - يلزم المتقاعد او الخلف باخبار الهيئة خطيا عن كل ما يطرا من تغيير في وضعه الوظيفي او المهني او العائلي وكل ما له تاثير على حقوقه في الخدمة والتقاعد خلال (١٢٠) مائة وعشرين يوما من تاريخ حصول التغيير ، وفي حالة عدم الاخبار وتسلمه مبالغ مالية بدون وجه حق ، تفرض عليه غرامة مقدارها (٥%) خمسة من المائة من المبالغ المصروفة ويقيد مبلغ الغرامة ايرادا لحساب الصندوق.

ثالثا - يعاد احتساب الرواتب التقاعدية للمتقاعدين المحالين الى التقاعد قبل نفاذ هذا القانون او خلفهم بموجب معادلة احتساب الراتب التقاعدي المنصوص عليها في المادة (٢١) من هذا القانون وكما ياتي:

ا - للمتقاعدين المدنيين من اصحاب الدرجة الوظيفية الاولى فما دون ، يحسب الراتب التقاعدي على اساس راتب المرحلة الاولى للدرجة الوظيفية للمتقاعد وفقا لجدول الرواتب الملحق بقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ المعدل او اي قانون يحل محله ويعتمد الراتب الوظيفي الاخير بتاريخ الاحالة الى التقاعد في اعادة الاحتساب اذا كان اكثر من راتب المرحلة الاولى للدرجة الوظيفية للمتقاعد.

ب - للمتقاعدين العسكريين ومنتسبي قوى الامن يحتسب راتبهم التقاعدي على اساس راتب الرتبة المقررة بموجب القانونين رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ المعدل و (١٨ لسنة ٢٠١١ المعدل ويعتمد الراتب الوظيفي الاخير بتاريخ الاحالة الى التقاعد في اعادة الاحتساب اذا كان اكثر من راتب الرتبة.

رابعا - استثناء من احكام المادة (٢١ / ثانيا) من هذا القانون:

١ - يستحق القاضي وعضو الادعاء العام او خلفه راتبا تقاعديا بمقدار (٨٠%) ثمانين من المائة من اخر راتب ومخصصات تقاضاها في الخدمة عند احالته الى التقاعد (على ان لا تتجاوز المخصصات ال ١٥٠% من الراتب الوظيفي) في احدى الحالات الاتية:

١ - اذا احيل الى التقاعد لاكماله السن القانونية للاحالة الى التقاعد.

٢ - اذا احيل الى التقاعد لاسباب صحية جراء عجزه عن اداء واجباته بتقرير اللجنة الطبية.

٣ - اذا توفي وهو في الخدمة مهما كانت مدة خدمته او عمره.

٤ - اذا احيل الى التقاعد بناء على طلبه وكانت له خدمة في القضاء او في الادعاء العام لا تقل عن (٣٠) ثلاثين سنة.

ب - ملغى.

خامسا - استثناء من احكام المادة (٢١ / ثانيا) من هذا القانون:

١ - يستحق موظف الخدمة الجامعية او خلفه راتبا تقاعديا بنسبة (٨٠ %) ثمانين من المائة مما كان يتقاضاه من راتب اسمي ومخصصات (على ان لا تتجاوز المخصصات ال ٢٠٠% من الراتب الوظيفي) عند احالته الى التقاعد في احدى الحالات الاتية:

١ - اذا احيل الى التقاعد بسبب اكماله السن القانونية وله خدمة تقاعدية لا تقل عن (٢٥) خمسة وعشرون سنة بضمنها ١٠ عشرة سنوات خدمة جامعية في الاقل.

٢ - اذا احيل الى التقاعد لاسباب صحية جراء عجزه عن اداء واجباته بموجب قرار من اللجنة الطبية المختصة بصرف النظر عن مدة خدمته او عمره.

٣ - اذا احيل الى التقاعد بناء على طلبه وكانت له خدمة جامعية فعلية لا تقل عن (٢٠) عشرين سنة.

٤ - اذا توفي وهو في الخدمة مهما كانت مدة خدمته او عمره.

ب - تحتسب خدمة حملة شهادة البكالوريوس المعينين على ملاك الجامعات والهيئات ومركز الوزارة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) خدمة جامعية لاغراض التقاعد منذ تعيينه بعد حصوله على شهادة الماجستير والدكتوراه على ان يخدم بعدها عشرة سنوات في الاقل قبل بلوغه السن القانونية للتقاعد التي لا تقل عن خمسة وعشرون سنة.

سادسا - ملغاة (وفق قرار المحكمة الاتحادية ٥٩ بتاريخ ٢٠١٥)

سابعا - استثناء من احكام المادة (٢١) من هذا القانون يستحق اعضاء مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات راتبا تقاعديا بنسبة (٥٠%) خمسين من المائة من اخر راتب ومخصصات تقاضوها مضافا اليه ٢,٥ % اثنان ونصف من المائة عن كل سنة خدمة خارج عملهم في مجلس المفوضين.

ثامنا - يستحق المديرون العامون في دوائر الدولة كافة راتبا تقاعديا لا يتجاوز ٨٠% من مجموع اخر راتب ومخصصات تقاضوها وفقا لاحكام هذا القانون.

تاسعا - تمنح مخصصات معيشة للمتقاعدين بنسبة (١%) واحد من المائة من الراتب التقاعدي عن كل سنة خدمة على ان لا تشمل من يتقاضى راتبا تقاعديا على اساس مجموع الراتب والمخصصات.

عاشرا - تمنح للمتقاعد مخصصات للشهادات ادناه او ما يعادلها الحاصل عليها قبل او اثناء الوظيفة وفق النسب الاتية من الراتب التقاعدي.

- ١ - الدبلوم ويمنح مخصصات شهادة بنسبة (٥%) خمسة من المائة.
- ب - البكالوريوس ويمنح مخصصات شهادة بنسبة (١٠%) عشرة من المائة.
- ج - الدبلوم العالي و الماجستير ويمنح مخصصات شهادة بنسبة (١٥%) خمس عشرة من المائة.
- د - الدكتوراه ويمنح مخصصات شهادة بنسبة (٢٠%) عشرين من المائة.

المادة ٣٦

تزداد بقرار من مجلس الوزراء الرواتب التقاعدية كلما زادت نسبة التضخم السنوي على ان لا تكون الزيادة اكثر من نسبة التضخم.

المادة ٣٧

ملغاه .

المادة ٣٨

اولا - تلغى كافة النصوص القانونية الواردة في التشريعات والاورام التي تقرر للمتقاعد او المستحق حقوقا تقاعدية(راتب او مكافاة) خلافا لاحكام هذا القانون بما في ذلك:

- ١ - الامر التشريعي رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالامر(٣١ لسنة ٢٠٠٥).
- ب - قانون المجلس الوطني المؤقت رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٥.
- ج - قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ المعدل.
- د - قانون الجمعية الوطنية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ المعدل.
- هـ - قانون مجلس النواب رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٧.
- و - قانون الخدمة الخارجية رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٨.
- ز - قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ (المعدل).
- ح - قانون الخدمة الجامعية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٨ (المعدل).
- ط - التشريعات الخاصة بتقاعد القضاة (قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١٠٢١ لسنة ١٩٨٣ , قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٧ ,قرار (١٤٥) لسنة ٢٠٠١ , الامر رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٤ , قانون رواتب القضاة واعضاء الادعاء العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٨ (المعدل) , قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ (المعدل) , قانون المحكمة الاتحادية العليا.
- ي - الاحكام الخاصة بالتقاعد المنصوص عليها في قانون العجز الصحي للموظفين رقم ١١ لسنة ١٩٩٩.

ثانيا - يستثنى من احكام البند (اولاً) من هذه المادة:

- ١ - قانون مؤسسة الشهداء رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل.
- ب - قانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦.
- ج - قانون تعويض المتضررين من جراء العمليات الحربية والاطعاء العسكرية والعمليات الارهابية رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩.

ثالثا - ملغاه .

المادة ٣٩

اولا - استثناء من احكام هذا القانون وباقتراح من رئيس الجمهورية او رئيس مجلس الوزراء ومصادقة مجلس النواب يخصص راتب تقاعدي لا يزيد على (٢,٠٠٠,٠٠٠) دينار مليوني دينار عراقي للرموز الوطنية العراقية او لخلفهم المنصوص عليهم في هذا القانون في حال وفاتهم اذا لم يكن لهم راتب من الدولة او كان راتبهم التقاعدي يقل عن مليوني دينار وتحدد معايير واليات اختيار الرموز الوطنية بنظام.

ثانيا - تسري احكام البند(اولاً) من هذه المادة على العراقي او عياله في حال قتله او اصابته بعجز كلي نتيجة مواقفه الوطنية.

ثالثا - لمجلس الوزراء تعديل مبلغ الراتب التقاعدي المنصوص عليه في هذه المادة في ضوء نسبة التضخم.

المادة ٤٠

اولا - يلغى قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ المعدل وتنقل حقوق والتزامات هيئة التقاعد الوطنية المؤسسة بموجبه وموجوداتها وموظفيها الى الهيئة المؤسسة بموجب احكام هذا القانون.

ثانيا - تنقل حقوق والتزامات صندوق تقاعد موظفي الدولة المؤسس بموجب قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ المعدل وموجوداته وموظفيه الى الصندوق المنصوص عليه في هذا القانون.

ثالثا - تبقى الانظمة والتعليمات نافذة بما لا يتعارض واحكام هذا القانون لحين صدور ما يحل محلها او يلغيها.

رابعا - لا يترتب على تنفيذ احكام هذا القانون صرف اي فروقات ماليه عن الفتره السابقه لنفاذه .

المادة ٤١

يصدر وزير المالية تعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ٤٢

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية و ينفذ من تاريخ ١/١/٢٠١٤.